



كلمة الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام
المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن

الحالة في الشرق الأوسط
بما فيها القضية الفلسطينية

السيد الرئيس،

يجتمع اليوم مجدداً في إطار الإحاطة الشهرية لمجلس الأمن حول الأوضاع في الشرق الأوسط وفي مقدمها القضية الفلسطينية. ولعل ما يميز اجتماعنا هذا عما سبقه، هو أن مجلسكم الموقر قد تحرك بعد طول غياب ليعتمد منذ يومين القرار ١٨٥٠. قرار أردتموه إطاراً جديداً للمسار التفاوضي الذي بدأ في أنابوليس، فارتضيتم على الرغم من نواصصه علّه يعطي هذا المسار الدفع المطلوب.

مهم أن يكون هذا القرار قد ذكر بالمرجعيات الأساسية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، لا سيما القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية. غير أن الأهم قد يكون أنه أعاد تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً من أجل بلوغ السلام المنشود، السلام العادل والشامل. وإذا نرحب بالمؤتمر المنوي عقده في موسكو، لا يمكننا إلا أن نسجل أنه غاب عن القرار الحاجة إلى وضع إطار زمني لتحقيق السلام من جهة. وغابت عنه من جهة أخرى الدعوة الصريحة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي والإدانة الواضحة للممارسات الإسرائيلية في حق المدنيين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي تعمل الأسرة الدولية والمجموعة العربية، إنطلاقاً من مبادرتها للسلام، من أجل عملية سياسية تعيد الأرض إلى أصحابها وتؤمن السلام للجميع، فإن إسرائيل لا تزال تمضي في الاتجاه المعكوس. والأوضاع على الأرض دليل قاطع على ذلك:

- تحيز السلطات الإسرائيلية الماضي في بناء المستوطنات وتوسيعها إلى حد أن عدد الوحدات السكنية الجديدة فيها ازداد هذه السنة فقط أكثر من ٣٠٠٠ وحدة. كما أنها تواصل سياسة مصادرة الأراضي ومنابع المياه في الضفة الغربية.

- تستمر إسرائيل في بناء الجدار العازل خلافاً لفتوى محكمة العدل الدولية، كما أنها تستمر في تقطيع أوصال الضفة بمعابر الحواجز ونقاط التفتيش.

- ولعل الأخطر هو تزايد عنف المستوطين كمثل أحداث الخليل الدامية، حيث أقدم المستوطنون على حرق المنازل وإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين.

كلها ممارسات تشكل خرقاً فاضحاً ليس فقط للقانون الدولي، بل أيضاً وتحديداً للالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق.

وفي هذا السياق يأتي تصريح وزيرة الخارجية تسبي لييفني الأسبوع الماضي الذي دعت فيه إلى ما يذكر بسياسة الترانسفير، كما يأتي القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بتوقيف المقرر الخاص لحقوق الإنسان ريتشارد فولك لمدة ٣٠ ساعة وترحيله قسراً ومنعه من أداء مهمته الموكلة إليه

بتكليف من الأمم المتحدة نفسها، ناهيك عن استمرار حصار غزة وإخضاع أهلها لسياسة العقاب الجماعي المدانة دولياً.

وهذه أمور أقل ما يقال فيها إنما تزيد خطورة الوضع المتفاقم أصلاً.

السيد الرئيس،

وتنصي إسرائيل في الاتجاه المعاكس للسلام ليس في ممارساتها في فلسطين واستمرار احتلالها الجولان فحسب، بل مع بلدي لبنان أيضاً. فعلى رغم انتصاراتها أكثر من عامين على صدور القرار ١٧٠١ الذي أوقف تدميرها المنهجي للقرى اللبنانية والبنى التحتية والمنشآت المدنية في صيف ٢٠٠٦، لا تزال إسرائيل تتعنت وترفض تنفيذ كامل التزاماتها بموجب هذا القرار.

فهي تمعن في انتهاكها سيادة لبنان وقد بلغ مثلاً جموع خروقاتها للأجواء اللبنانية في الأشهر الأربعة الماضية أكثر من ١١٠٠ خرقاً، وقد ندد الأمين العام للأمم المتحدة بذلك في الفقرة الثامنة من تقريره الأخير حول تنفيذ القرار ١٧٠١ معتبراً إياه انتهاكاً للسيادة اللبنانية وللقرار المذكور. ونحن هنا نطالب بوقف هذه الخروقات فوراً.

وبعد أن كانت الحكومة اللبنانية وافقت على اقتراح للأمم المتحدة في شأن الانسحاب الإسرائيلي من منطقة شمال الغجر محددة مهلة زمنية من ثلاثة أشهر للحصول على رد إسرائيلي لهذا المخصوص، أتى الرد بما يبقي على انتهاء السيادة اللبنانية ومضمون القرار ١٧٠١.

أما منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا فهي لا تزال حاضرة للاحتلال الإسرائيلي. وقد آن الأوان لتطلق الأمم المتحدة واستناداً إلى التحديد الجغرافي المؤقت الذي وضعه خبرها، مساراً دبلوماسياً جدياً يسمح بإعادة الأرض إلى أصحابها وينهي الاحتلال.

هذا غير استمرار إسرائيل في رفض تسليم الخرائط الخاصة بموقع ملايين القنابل العنقودية التي ألقتها في جنوب لبنان والتي تتسبّب بمعاناة ومخاطر يومية يعيشها أهل الجنوب في محيط منازلهم وبساتينهم وحقولهم وحتى في ملاعب المدارس حيث يتسلط الأولاد ضحايا هذا الإجرام المتواصل.

ويطلق المسؤولون الإسرائيليون التهديدات على أنواعها بحق بلدي لبنان، من تصاريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي هدد فيها بتهlim Lebanon إلى تلك الصادرة عن وزير الدفاع والمسؤولين العسكريين. وقد كانت هذه التهديدات موضوع رسائل استنكار وجهتها حكومة بلادي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، منبهة إلى أن ذلك يشكل أيضاً تحدياً للأسرة الدولية ولعمل اليونيسيف وجهودها في منطقة جنوب الليطاني.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم التزام لبنان بمحاجاته الدولية، ولا سيما تلك الملقاة على عاتقه عملاً بالقرار ١٧٠١. فالجيش اللبناني قد انتشر في الجنوب وهو يتعاون مع اليونيفيل بشكل كامل، كما أن حكومة بلادي قد رحبت بالتوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقسيم الأوضاع على طول الحدود، وهي تتبع تنفيذ مشاريع التعاون التقني لتعزيز آليات الرقابة المادفة إلى ضبط الحدود.

السيد الرئيس،

إننا وقد التزمنا خيار السلام العادل والشامل انطلاقاً من المبادرة العربية، نرأب إلا أن نرى القسم الملآن من الكأس باعتماد مجلسكم الكريم القرار ١٨٥٠. فالفرصة عادت متوفرة اليوم ليقوم هذا المجلس بدور طالما افتقدناه، وهو الدور المطلوب منه أصلاً بوجب شرعة هذه المنظمة. فباسم السلام الذي تصبوا إليه شعوب منطقتنا وعمر انتظاره من عمر الأمم المتحدة، ومن أجل أن تكون هذه المنظمة على مستوى التوقعات المشروعة منها والتي طال انتظارها أيضاً، نناشدكم ألا تسمحوا بأن تحول هذه الفرصة الجديدة إلى فرصة ضائعة.

شكراً.